

تقرير دولي يفضح السيسي: مصر الأولى عربيا بالديون والثانية عالميا في مخاطر التمويل!!



الأربعاء 29 أكتوبر 2025 11:00 م

كشفت تقارير دولية حديثة عن وضع مالي مقلق في مصر، حيث تصدرت البلاد قائمة الدول العربية من حيث حجم الديون، بينما جاءت في المرتبة الثانية عالمياً بعد أوكرانيا في مؤشر المخاطر المالية. هذا التحليل يكشف عن واقع مقلق للاقتصاد المصري، في وقت يواصل فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي وحكومته إهدار مليارات الدولارات في حملات إعلامية وعلاقات عامة لتحسين صورة مصر دولياً. بينما تزداد الديون المحلية والخارجية، وتعاني البلاد من أزمات اقتصادية خانقة، فإن النظام يواصل تركيز اهتمامه على تلميع صورته في الخارج على حساب الواقع المعيشي للمواطنين المصريين.

مصر الأولى عربياً في الديون: أزمة اقتصادية تتفاقم

تتصدر مصر الدول العربية في حجم الديون، حيث تجاوزت الديون المحلية والأجنبية مستويات غير مسبوقة في ظل حكم السيسي. في السنوات الأخيرة، لجأت الحكومة المصرية إلى الاقتراض بشكل غير مسبوق من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ما أسهم في ارتفاع قيمة الديون بشكل كبير. هذه الديون تضع ضغطاً هائلاً على الموازنة العامة للدولة، ما يجعلها مضطرة لتخصيص جزء كبير من الميزانية لسداد أقساط القروض والفوائد، بينما تظل الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة تتعرض للتهديد بسبب نقص التمويل.

المرتبة الثانية عالمياً في المخاطر المالية: التهديدات التي تواجه الاقتصاد المصري

حسب التقرير الدولي، احتلت مصر المرتبة الثانية عالمياً في المخاطر المالية، بعد أوكرانيا، ما يعكس الوضع المتأزم الذي يعيشه الاقتصاد المصري. المخاطر المالية تعني أن مصر تواجه تحديات ضخمة في سداد ديونها، وأن قدرتها على جذب الاستثمارات تتعرض للتهديد في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية. بينما يحاول السيسي التأكيد على أن الاقتصاد المصري يشهد نمواً، فإن الواقع يختلف، حيث تشير البيانات إلى أن الاقتصاد يعاني من التضخم المرتفع، وانخفاض قيمة الجنيه المصري، وارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل غير مسبوق.

إهدار السيسي المليارات لتحسين الصورة الدولية: تعزيز الهيمنة السياسية عبر حملات إعلامية

رغم أن الاقتصاد المصري في وضع حرج، فإن السيسي يواصل صرف مليارات الدولارات على حملات إعلامية وعلاقات عامة تهدف إلى تحسين صورة مصر دولياً. يروج النظام للعديد من المشروعات الكبرى مثل العاصمة الإدارية الجديدة، وتحسين البنية التحتية، بينما تغيب أي إشارات ملموسة لتحسين مستوى حياة المواطن العادي. هذه الأموال التي يتم إنفاقها على تجميل صورة النظام على الساحة الدولية يمكن أن تُستغل في معالجة الأزمات الاقتصادية الداخلية، مثل توفير الوظائف، وتقليل معدلات الفقر، وزيادة الاستثمارات في القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة.

التأثيرات الداخلية لتجميل الصورة الدولية: الفقر والقمع

في الوقت الذي يروج فيه النظام الإنجازات الكبرى في الخارج، لا يجد المواطن المصري تحسناً حقيقياً في حياته اليومية. يعيش أكثر من 30% من المصريين تحت خط الفقر، في حين يعاني العديد من المواطنين من البطالة وارتفاع الأسعار. التضخم يلتهم القدرة الشرائية للمواطنين، ولا يزال القطاع العام يعاني من نقص في الموارد والتمويل. إضافة إلى ذلك، فإن سياسات القمع المتبعة ضد المعارضة والنشطاء السياسيين تساهم في خلق بيئة مغلقة سياسياً، مما يحد من قدرة المجتمع المدني على المشاركة في الحوار الوطني حول الإصلاحات المطلوبة.

التناقض بين الصورة الخارجية والواقع الداخلي

رغم الأموال التي يتم إنفاقها على تعزيز صورة النظام في الخارج، فإن هذا الجهد لا يتماشى مع الواقع الداخلي. هناك تناقض صارخ بين ما يتم الترويج له من إنجازات ضخمة وما يعيشه المواطنون من معاناة اقتصادية واجتماعية. فبينما تنفق الحكومة مليارات الدولارات لتشجيع الاستثمارات الخارجية وتجميل الصورة في الغرب، تبقى الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري، مثل تحسين التعليم والرعاية الصحية، دون اهتمام حقيقي. كما أن الجهود الحكومية للترويج لمصر كوجهة استثمارية تتعرض لانتقادات بسبب فقدان الشفافية والفساد الذي ينخر في المؤسسات الحكومية.

الفساد وأزمة الإدارة: أسباب رئيسية للأزمة المالية

الفساد المستشري في العديد من القطاعات الحكومية يمثل أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في مصر. تعاني الحكومة من ضعف الرقابة والمساءلة، مما يسهل الفساد في المشاريع الكبرى، ويدفع إلى استنزاف الموارد العامة. هذا الفساد ليس فقط يعوق النمو الاقتصادي، بل يؤثر أيضًا على قدرة الدولة على استخدام الأموال بشكل فعال لتحسين مستوى حياة المواطنين. في الوقت نفسه، تزداد سيطرة رجال الأعمال المتعاونين مع النظام على المشروعات الكبرى، مما يعزز من تركيز الثروات في يد فئة قليلة، ويزيد من التفاوت الاقتصادي.

ردود الفعل الدولية: تقييم الوضع في مصر

يُتوقع أن تزداد الضغوط الدولية على النظام المصري مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وزيادة المخاطر المالية. على الرغم من الدعم الغربي الذي يلقاه النظام بسبب تحالفات سياسية واستراتيجية، إلا أن الوضع الاقتصادي الداخلي قد يؤثر على هذه العلاقات بشكل سلبي في المستقبل. من المرجح أن تشهد مصر فترة من العزلة الاقتصادية إذا استمرت السياسات الحالية في إهدار الموارد، بينما تتجاهل التحديات الداخلية المتمثلة في الفقر والبطالة والتضخم.

الخلاصة إن التقارير الدولية التي تكشف عن تصدر مصر لقائمة الدول الأكثر مديونية في العالم، وكذلك ارتفاع المخاطر المالية، تضع أمام السيسي تحديًا كبيرًا في كيفية إدارة الأزمات الداخلية التي يواجهها الاقتصاد المصري. في الوقت الذي يواصل فيه النظام إهدار مليارات الدولارات لتحسين صورته الدولية، يبقى الواقع الداخلي مليئًا بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. من الضروري أن تعيد الحكومة المصرية النظر في سياساتها الاقتصادية، وتوقف الهدر في العلاقات العامة، وتوجه الموارد اللازمة لحل الأزمات الأساسية التي يعاني منها الشعب المصري.